المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة

تابعت الاوساط السياسية الفلسطينية مجرى الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، وأولتها قدراً بارزاً من اهتماماتها، نظراً لتأثيراتها المحتملة على مستقبل عملية السلام ككل. كما استدعت التطوّرات المتلاحقة اجتماع القيادات الفلسطينية اكثر من مرة وعلى غير مستوى، لدرس المستجدات، واتخاذ المواقف الملائمة ازاءها. وفي هذا السياق، عادت موضوعة «الحوار الوطني الشامل»، مجدداً، الى البروز، خاصة عندما عقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» دورة اجتماعاتها في تونس، بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣، برئاسة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وكان على جدول أعمالها: الوضع السياسي الراهن في ضوء المتغيّرات، والوضع الداخلي لـ «فتح» ومتطلبات تطويره، اضافة لموضوعة «الحوار الوطني الشامل» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٧/٦/١٩٩٣).

مستجدات الموقف الاميركي

عقدت الجولة العاشرة في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٩٣، وسط أجواء من التفاؤل باقتراب التوصل الى إطار اتفاق اسرائيلي ـ فلسطيني. الّا ان ما حملته الجولة من مواقف اسرائيلية، دعت أوساط اعلامية فلسطينية رسمية الى القول: «ان اسرائيل تطرح مفهومها للسلام وفق مبدأ الخيار الحر الذي ينطلق من الاستشعار بالقوة والتحرك بمنطق القوة» (**المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٩٣). ولاحظت تلك الاوساط، «ان اسرائيل وبالرغم من كل تصريحات المسؤولين فيها عن السلام، أكدت في كل الجولات السابقة من المفاوضات عدم أهليتها للثقة، وعدم تمتعها بالأمانة لعملية السلام، وركزت في كل الجلسات على فهمها الخاص لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كمرجعية لعملية السلام، ولم تعترف بكونها سلطة محتلة، ولا تقر بمخالفاتها وخرقها للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة وعلى الاخص الممارسات التي تتصل فيها بالاستيطان وانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٣/٦/١٩٩٣).

لم تحمل الجولة العاشرة جديداً، سوى ما تقدّمت به الولايات المتحدة الاميركية من ورقة، «تتعارض في ما تطرحه مع الاسس التي قامت عليها عملية المفاوضات، بل تشكّل تراجعاً في الموقف الاميركي الذي حدّدته الادارة الاميركية السابقة» (**راية الاستقلال**، عمّان، تموز / يوليو ١٩٩٣). وفي هذا السياق، رأت أوساط اعلامية فلسطينية، «ان الادارة الاميركية بدت وكأنها تحللت، بالفعل، من المواقف التي اتخذتها الادارة الاميركية السابقة بشأن عملية السلام، بما في ذلك تطوّرات موقف تلك الادارة من مفهوم الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، ٢٠/٦/١٩٩٣).

رفضت القيادة الفلسطينية الورقة الاميركية، على أساس أنها تحصر التفاوض في المرحلة الانتقالية في نقل بعض صلاحيات الادارة المدنية، كالصحة والتعليم، دون المساس بالاحتلال، ودون اعتبار ان ما يجرى التفاوض عليه حقيقة، هو انهاء الاحتلال وتسلم الشعب الفلسطيني سلطته بنفسه... كما ان الورقة تحاول الهرب من الاقرار بضرورة الولاية الجغرافية على الارض بالقول انها من صلاحيات المرحلة النهائية، وبحصر صلاحية السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية بصلاحيات وظيفية لا تمس الاحتلال... كما انها تحصر قضية القدس بحق الفلسطينيين من أبنائها بالتصويت دون الترشيح. ولعلّ أخطر ما تحمله الورقة الاميركية، «انها تلغي مرجعية المفاوضات؛ اذ تطرح بأن الاتفاق الذي يتم التوصل اليه بين الطرفين ـ الفلسطيني والاسرائيلي ـ حول الوضع الدائم، هو الذي سيشكل الاساس للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨،